

٧٢٢

كتابخه في الحروف

١٣٥٠

٥

كتاب في الصرف

بفضل الله المكنون  
على عبده علي بن إبراهيم  
الهمداني يار الله في الشرع  
سمايم الله في العلم  
الحريير الكتي بالقاهرة  
المبارك في الشرع المأخوذ من  
الأدب

١١١٣

٤١٤  
ك (كتاب في الصرف) . كتب في القرن الحادي عشر  
الهجري تقديراً .

ق ٨ ٢٥ س ٢١ × ١٥ سم

٧٢٢  
نسخة جيدة ، خطها تعليق ، الورقة الثانية مرتبة  
خطاً وهي الأخيرة .

١- الصرف ، اللغة العربية أ- تاريخ النسخ

بسم الله الرحمن الرحيم  
اللهم انا نسئلك ان تكونوا بعلم قلوبنا وتفتح للحكمة اسماعنا وتستعمل  
في الطاعة ابداننا وتجعلنا ممن صمت لبيك وقال ليعلم وكتب ليعلم وعلم ليعلم  
وان نصر قناعنا لا نقيا دلا موابنا والقول بحمد راسينا والاستنكا ف  
عن قبول الحق وقول الصدق انك سميع قريب **وبعد** فان الامام  
العلامة الحافظ ابا عبد الله محمد بن مالك الطائي رحمه الله تعالى قال في كتابه  
تسهيل العوائد ولا تفتي دون شد ود في هذا الجمع مع اربعة اصول  
رايدا لا ان يكون حرف لين رابعا انتهى ولم ار احد من شيوخنا في هذا الكتاب  
ولا غيرهم لتمثيل قوله دون شد ود وقد سليت عن ذلك جماعة فكيف  
ما معناه ان لك ثلاثة امثلة احدها قول بعضهم عنا كبيت الثاني  
سراة جماعة من السلف متكئين فيها وفاروق خضر وعيا ترى حسان  
ان قد رعا ترى جمعا لغيري لا ان قد رجعا لغيري وان المحترقة اليان  
بمنزلة في مدايني والثالث كلمة ثبت في كتاب ابي الفتح ابن جني المسمى  
بالمحاسب في سورة الرحمن عز وجل فلكم من هناك هذا المحض ما كتبه ثم  
بلغني ان معترضنا اعتراض المثال الاول بامر من احدهما ان نؤنه زائدة  
فهو من مزيد الثلاثي لا من مزيد الرباعي والثاني ان اجمع قد تم عند الباقين  
عنا كيب وان الزيادة تين بعده في تقدير الانفصال والله اعنى في المثال  
الثاني لا اعنى اثنى الثاني وقد اذكر في ذلك حكايين احدهما عن الامام  
السلفي رحمه الله انه قال ما رايت اعجب من اهل مصر سألوا امكا عن مسائل  
فلم يعشها فلم يقلوها بعد ذلك فمن علمها والثانية حكاهما الصولي  
قال كتبت لبعض اخواني كتابا فورد على جوابه وصل الى كتابك وقد اعيت  
عليك فيه حرفا فكتبت له قد اعيت عليك قولك اعيت وما انا مورد  
من الدليل ما شئت به محبة ما ذكرته وفساد ما اعترض به وبالله التوفيق  
وهو حبي ونعم الوكيل اما قول المعترض ان نؤنه عنكوت زائدة فيخالف  
لنصوص الائمة سيدي وغيره والمقتضى الدليل ان بيان الاول ان

مما قد مناه من ان العطف بعينه المغايرة فافادة الواو ارادة الخصو  
بالاول او ارادة تأكيد نسبة العتيا الى زيد والاخبار عنه مرتين  
بالعموم والخصوص وهذا المعنى لا ياتي في العطف بلا وكان في بك تعرض  
على في كلامي هذا مع كلامي المتقدم في تفسير المغايرة فاعلم ان الاصل  
في المغايرة انها حاصلة بين الجزء والكل وبين العام والخاص وبين  
المستبينين واصل الكلام فيسروا العزيزين بالذين يمكن انفكاك احدهما  
عن الاخر وتبوا هذا التفسير الى اللغة وبنا عليه ان صفات الله تعالى  
ليست غيره لانها لا يمكن انفكاكها ولا عرض لنا في تحريم ذلك هنا وانما  
العرض ان العطف يستدعي مغايرة تحصل بها فائدة وعطف الخاص  
على العام وان اريد عموم الاول اذا حصلت به فائدة وهو حكم الخاص وتقرر  
كالاخبارية مرتين من اعظم العوائد فيجوز فلكم ذلك سلخه منا وفيما  
تقدم لم تحصل فائدة فمنعته وقد استعملت في كلامي هذا وكان في بك لان  
الناس يستعملونه ولا ادري اصل جاء في كلام العرب او لا لان في الحديث  
كان في بك فان مع فهو دليل الجواز وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منعه  
وقال في قولهم كانك بالدينيا ولم تكن ان الكاف للخطاب والباء اريد  
والمعنى كان الدينيا لم تكن ولذلك منعه في كافي بكذا لم يكن منكذرا  
على خاطري من كتاب القصص يان عن النبي على الفارسي وكان صاحبنا  
احمد بن الطاراني رحمه الله شاب نشأ وبرز في النحو صغيرا مات في خدائته  
او قفني في مجاميع له على كلام جمعه في كانك بالدينيا لم تكن وبالاخرة لم  
سزل لم يحضر في الان وفيه طول واما استدلال الشيخ جمال الدين عطف  
بجبريل فصحيح في عطف الخاص على العام ان كان العطف على ملائكة لانه  
من جملة الملائكة وكذا ان عطف على الرسل ولم يقصد بهم البشر وجرمهم  
واما شارة الولد اذا حمل الرسل على البشر او عطف على الخلافة الكريمة  
فالتمسك بحمل الرسل على البشر ان صح لك وجب العطف على الملائكة وهو  
منهم قطعاً فحصل عطف الخاص على العام والعطف على الخلافة مع كونه عطفاً

على الاول دون ما بعده وهو غير منقول في كلام النخاعة ومع ذلك هو مذكور بعد  
ذكر الملايكة الذي هو منهم قطعا وبعد المرسل الذي هو منهم ظاهرا وذلك  
يوجب صحة عطف الخاص على العام وان تدرت العطف على الجلالة لان  
لا تعني بعطف الخاص على العام الا انه مذكور بعده والنظر في كونه  
يقضي بتخصيصه اولاً واما قولك ولا شيء يمتنع العطف بلا في نحو ما قام  
الارز لا عمر وهو عطف على موجب فلما تقدم ان لا عطف بها  
ما اقتضى مفهوم الخطاب نفسه ليدل عليه صريحاً وتأكيده للمفهوم والمنطوق  
وفي الاول الثبوت والمستثنى عكس ذلك لان الثبوت فيه بالمفهوم  
لا بالمنطوق ولا يمكن عطفها على المنفي لما قيل انه يلزم نفسه مرتين  
وقولك ان النفي الاول عام والثاني خاص صحيح لكنه ليس مثل جازيد  
لا عمر ولما ذكرناه ان النفي في غير زيد مفهوم وفي عمر ومنطوق وفي الثاني  
المستثنى منه منطوق فخالف ذلك الباب وقولك فاسود رجاءه ان  
يكون مثل ما قام الناس ولا زيد ممنوع وليس مثله لان العطف  
في ولا زيد ليس بلا بل بالواو وللعطف بلا حكم يخصه ليس للواو وليس  
في قولنا ما قام الناس ولا زيد اكثر من خاص بعد عام هذا ما

قدرة الله تعالى من كتابي جواباً للولد فالولد بارك

الله تعالى فيه ينظر فيه فان رضيه

والا يفتخ بجواب والله ولي

التوفيق الهادي للصواب

والله اعلم

والحمد لله

ومن

كلم



سيبويه استدلل على ان التامنه زائدية بانها لو كانت اصلاً لكان من مزيد  
الخامسة والخامسة لا يكسر الا على استكراره وعناكب كثير في كلامهم  
**قلت** ولزيادة القاد ليل اخر وهو سقوطها من عنكب والعنكب  
وهما بميمناه وذكرهما الفارسي في الايضاح في باب تغيير نبات الاربعة  
وقال انجرهاني في تحقيره عنكب وفي تفسيره عناكب لان تركيبه  
من عنكب وقيل الزبيدي في كتاب الانسية وروية نون عنكبوت  
اصل اذ لا دليل على زيادتها وجعلها بعضهم ثلاثي الاصل واشتقاقه  
من العكوب وهو العنكب ووجدنا خطأ لما فيه من البعد ولو كان  
قريباً لكان جمعه عناكب دليلاً على انه ليس منه وبيان الثاني من وجهين  
احدهما انا استقرينا فوجدنا النون الواقعة لا يحكم بزيادتها الا في  
احد صور الاول ان تكون ساكنة في كلمة خامسة بين اثنين قبلها واثنين  
بعدها نحو غصنفور وعقنقل والثانية ان تسقط في الاشتقاق كالنون  
في حنظل وسنبل فانها ساكنة في قولهم حفظت الابل اذا اذاما  
اكل الحنظل واسنبل الزرع الثالثة ان تكون الحكة باصالتها مقفياً  
للزوم عدم التظير وذلك كالنون في كنهيل وعرنند واصنعند  
ومنذ لمع اذ ليس في الرباعي فعل ولا في الخماسي فعل ولا في الانسية دوسنة  
اصول وعنكبوت ليس واحداً من هذه الانواع فان قلت بل  
هو من باب حنظل وسنبل ذلك انه من العكوب وهو الغنبار قلت  
كذا زعم بعض اللغويين وهو فاسد لضعف هذا الاشتقاق لبعده عنها  
ولو فتحنا هذا الباب لصرنا الى القول فان جميع الالفاظ مشتق بعضها  
من بعض لا مكان مثل هذا الاشتقاق البعيد في الجميع وليس ذلك  
بما سيوفنا المحصلون وقد نسب هذا القول لسيبويه وابي اسحق  
الزجاج وسيبويه منه خبراً فاما ابو اسحاق فقد اسرف في ذلك في  
كتاب الذي سماه بالاشتقاق الكبير الوجه الثاني من الوجهين الذين على  
اصالة نون عنكبوت قول العرب في جمعه عناكب وذلك مشهور حتى انه في نظم

ن  
واشتقاقه

الدرة الاليفية قال ناظرها وعنكوت جمعة عناكب ووجه الدليل ان النون لو كانت زائدية لقيل عكابت وذلك لم يقبله احد ووجه اللزوم ان القاعلة في بابي التكسير والتصغير انه يجب في تكسير الهمزة الاسم المزبد فيه وتحقيره تقليل الحذف منه بحسب الامكان ولهذا اوجب ان يكون المحذوف من غير نون الياء فيقال حرا بين لانهم لو حذفوا الواو فلو احيار بين لاخرت البنية ووجب ان تحذف الياء فيقول حرا بين ومنه المسئلة في المختصرات الصغيرة حتى انها في الخلاصة قال ناظرها

**والياء الواو احذف ان جمعت ما، كحزبون فهو حكم حتما**

ومن كتب بحفظها الصبيان فما اتبع بالان ان يجهل شيئا مما فيها واما قوله ان زيادتي عنكوت في تقدير الانفعال لمزدود من جهات احداها ان الزيادات التي في تقدير الانفعال محصورة في زوايد بعضها ليس بمدانها وهي مسطورة في المختصرات كالحلاصة والكاوية والثانية ان كون الزيادة في تقدير الانفعال انما هو معتبر في باب التصغير دون باب التكسير الا ترى انك تقول في تصغير لودعي وفا صغى وضظلة لوبذعي وقوصيكا وضظلة فتثبت الزيادات ولو كانت لعلت لواذع وقواصع وحافظل فخذ فتهن حذفوا واحدا لا يختلف في ذلك بصري ولا كوني ولا استفدرو ولا متاحزرو ولو ان قايلا قال لوازعي وقواصعا وضظلة واحج لذل بان هذه الزيادات في تقدير الانفعال كان ما ذكره منكرا من القول وزورا والثالثة انه سئل من هذه القابل تخطية الاعد في جمعهم عنكوت على عناكب بل تخطية العرب لانهم كذلك جمعوه ووجه اللزوم انهم على زعمه حذفوا الزيادة التي في تقدير الانفعال واما قوله ان في عبارتي في تقدير الانفعال ولكن في باب التصغير دون التكسير كما قد بينا والعرق بين البابين ان التكسير اقل من التحقير فحذف المزيد التحفيف ولو ان السماع ورد بعبارتي لم تنغوه به ولكنه ورد نوجب قبوله وهي قراءة عثمان رضي

الله عنه ونصير عاصم والمجددي ومالك بن دينار وابي طعمة وابي محض واخرين ورويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك كله الامام ابو بكر بن مجاهد رحمه الله في كتابه السواذ وانما الذي كان يمكن الاعتراض به ما استوفت ان اليه في الجواب الذي كتبه من انه يجوز ان يكون جمعا لصغير فيكون عبقريا وعبارتي جعفر وجعفر لم ينسب اليه بقرا صيغة الجمع شذوذا كما قيل في النسب الى مداين مديني وقد رايت الزمخشري ذكر هذا الوجه ولم يذكره سواه وهو عذري بحسب بل باطل اما بعد فلان الذين ستروا بذلك ستروا رافرف بالجمع فالظاهر انهم ارادوا ازدواج الجمع وتناسب المتعطفين وعلى هذا التاويل يكون عبارة قري معروفا مديني لا جمعا للكراسي وكالانه وصف بحسان وهو جمع كما وصف رافرف بحضرو وهو جمع فان ذهبت الى ان حسان صفة للمتعاطفين جميعا او للمعطوف وحده مع دعوان انه معزود على ان يكون بمنزلة كقولك ياليلة خرس الدجاج سهوتها على قول من يروى ان حرسا جمع حرسا فقد تجاوزت جدا وتغسفت جدا وقلت ما لا يتصوره مرقص وحزبت عن الظاهر لغير مقتضى واما بطلانه فلان القاريين بذلك ستروا بالمنع الصرف ولا سبيل لذلك اذا كان من باب مديني وانما يتاين اذا قد زانه من باب كرسى وكراسي فان قلت منع الصرف مشكل على قولك ايضا لان الجمع الذي يستحق منع الصرف هو الذي بعد الغه حرفان كمساجد ودواب وجوار وثلاثة اوسطها ساكن كزودنا نير وطواويس قلت اجمع المسموح لمنع الصرف هو صيغة ستمنى الجموع والغالب ان تاتي على احد ثلاثة اوجه الوجهين المذكورين ومفاعله جملا يكمه وضرارته وربما ورد على وجه خارج عن الثلثة فيسحق ايضا منع الصرف حينئذ لكونه لا نظيره في الاحاد ويكون الشذوذ في الصيغة لا في منع الصرف فلهذا سترى عبارتي ممنوع الصرف وكذلك يقول في قول من قال عفا كبيت وانما صرف نحو ملايكه وضرارته لموازنته للاحاد

من نحو طواعيه وكرهه لانه ليس صيغة منتهى الجموع ولهذا قال النحويون  
 شرط الجمع المانع من الصرف ان يكون على صيغة منتهى الجموع وان يكون  
 غير المانع وذلك دليل على ان الذي بالها من صيغ منتهى الجموع منصرف  
 فان قيل وكذا يدل اقتضاها على كرمفاعل ومفاعيل على ان ما عداها  
 ليس من صيغ منتهى الجموع فيخرج عن ذلك نحو عنا كبيت قل  
 لا يجوز ان يكون اقتضاها هو عليها لسدور ما عداها ولعل اكثرهم  
 او كثيرا منهم لم يطلع على غيرها ومثل عنا كبيت وعيا وري في السجدة  
 منع الصرف وفي صحة التمثيل به لمسيمة التسهيل قول بعضهم تجزئوت  
 وتجاربيت ومثل هي الكلمة الثالثة التي احدها على الكشف من كلام  
 الى الفصح والتجزئوت الناقصة الفارصة وناوها اصلية فلا تتوهم  
 زيادتها كم توهم من توهم زيادة نون عنكبوت لاننا لا نحكم بزيادة حرف  
 الا بثبت وكذا لك ما يروى ما يدعي فيه خلاف الاصل لا يجوز ادعاؤه  
 ببادي انظر بل لا بد من اعتبار القواعد التي اصلها العلم بمن اراد القائل  
 احكام الروايد فليتا مل بان ذي الزيادة من شافية ابن الحاجب رحمه  
 الله فانه لا نظير له في تحقيق هذا الامر ومن رخص عليه اصالة تأخرت  
 ابن سيدة قال في كتابه المحكم في باب الرباعي من باب الخا المعجمة وثاقه  
 تجزئوت فارصة وانما قضى على التا الاول بانها اصل لانها لا تتوهم اد الاثبت  
 انتهى بجروحه فان قلنا ايصح التمثيل لمسيمة التسهيل بالعشائر  
 جمع العشائر قلنا لا وجه اذ كرها بعد شرح هذه الكلمة اعلم  
 انهم اختلفوا في عشورن على قولين احدها ان واوه وونوه زايديتان  
 فوزنه فعولن وهو قول المردوعلي هذا فليس هما الكلام فيه لانه  
 من مزيد الثلاثي وجمعه عش ورلن وما لا شذوذ او الثاني ان وونه  
 اصلية وواوه زايده لا حاقه بسفر صل فوزنه فعولن وهو قول سيبويه  
 وعلى هذا فهو من مزيد الرباعي وجمعه عش ورلن وما لا عشا وراذ لا حذف  
 الاصل ويبقى الزايد ولكن ثبت في شعره مغفل من صرار وهو الشماخ

خذ اها من الصيغ انما تغلاطوا فيها حوامي الكراع المويذات العشائر فتمسك المرد  
 به لدعواه زيادة النون وقال لو كانت اصلا لم يجز الا العشائر واجاب  
 المنتصرون لسببوا به بانها انما قال العشائر لان القافية انطوت الى ذلك  
 قال الامام ابو العباس احمد بن ولاد ومنه اجاب في حينه في الشعر وهو نظير  
 حذف النون لكن في قول الحباشي فليست باسمه ولا استطوعه ولان اسقني  
 ان كان ما ورك فافضل الاسرى ان سيبويه قال في باب ما يحتمل الشعر  
 انهم يحذفون ما لا يحذف في شبهونه بما قد حذف واستعمل محذوف  
 كقول الحجاج قوا طامكة من ورف الحمى يريد الحمار قال قالون من عشورن  
 محكوم بانها اصلية حتى يحذف امر قاطع بين انها زايده فاما هذا الموضع  
 فهو موضع مجوز فيه حذف الاصل وليس بقاطع لانه موضع اضطرار  
 ولو جمعنا عشورن لم نقتل الا عشورن انتهى كلامه ملخصا اذ انقصر  
 هذا فنقول التمثيل بعشورن في جمع عشورن معترض من جهات احدها  
 انه لا يجوز الا في ضرورة الشعر كما صرح به ابن ولاد وغيره فكيف  
 يمثل لما ادعي انه شاذ هذه ان علمناه على قول سيبويه فاما ان قونا  
 على قول المبرد فلا يصح التمثيل به من وجهين احدهما انه من مزيد الثلاثي  
 والثاني انه قياس لا يروى لاشاذ نادر والثانية ان قول ابن مالك ولا يستعمل  
 دون شذوذ في هذا الجمع مع اربعة اصول روايد يقتضي انه في الشذوذ يجمع  
 بين الاصول الاربعة وبين الزايد وعشا وز ليس كذلك انما فيه ثلاث  
 اصول روايد والثالثة ان ابن مالك لو اراد الاشارة الى هذا المثال لكان  
 تصحيحه بانهم قد حذفوا الحرف الاصل ويبقون الزايد لان الاول  
 او غل من الثاني في العزابة فهو بالتصريح والتقصير عليه اولى وقلت  
 يوما اختلف في اسطوانه ما ورثها على ثلاثة اقوال احدها انها افعاله  
 بدليل قولهم اساطين ويضعفه ان سطن مهمل والثاني انها فاعلوانه  
 ويضعفه ان اسط مهمل والثالث انها فاعلانه ويضعفه انه بليز مهمل  
 اساطين حذف الاصل وبق الزايد فقال لي طالب فهل يصح التمثيل به

مسيلة السهيل فقلت لا لأنها على كل قول من مزيد الثلاثي إنما يصح ان لو كانت  
 رباعية على القول الآخر ويرد عليه ما اوردته على من مثل لجيشا وذي  
 ان الاصول لم تستوف في الجمع وهذه الاقوال حكاهما صاحب الكافي وعز الاول  
 للتحليل والثاني للاختصاص مما يقتضي منه العجب ما حكى في بعض العصور من  
 من انه ذكر ان مثال مسيلة السهيل في كتاب سيبويه ومنه انما يصح  
 من له ادنى ممارسه للكتاب ان الامر بخلافه فان سيبويه رحمه الله لا يورد  
 في كتابه الامور المستعجدة جدا وله الم يورد اشياء كثيرة اورددها  
 عن كالتصنيف بلم والجزم بطن واصغر على مخالفة على بن حمزة الكسائي اذا  
 جاز فاذا هو اياها وان كان له مساع على ما بينه منسوطا في كتابي الكبير  
 في قواعد الاعراب وما ذاك الا لانه رحمه الله لا يلوى على التوارد البعيد  
 وان كان مراد من القائل مسيلة عشورن وعشا وز فليس عشا وز في كتاب  
 سيبويه وانما فيه عشورن فلا يصح ان يقال ان مثال المسيلة مسطور في كتاب  
 سيبويه فان قلت كيف ساع لما اوردته من الامثلة الثلاثة وكلها  
 خارج عن الوزن الذي الكلام فيه الاستدراك في اول الفصل وثانها  
 غير فواعل وفعال من المساوفا في البنية ثم ساق الكلام الى ان قال  
 ولا يستعجى دون شدة ووذ في هذا الجمع اي في الجمع المساوي لفواعل وفعال  
 في الزنة فان قلت ساع في هذا كما ساع للمصنف ان يقول في هذا  
 الفصل بعينه وماربعة حروف لين رايد غير مدعى ادغاما اصليا فصل  
 في هذا الجمع ثالثة من اخره سا سا كنة واداد بذلك نحو عصور وعصا وير  
 وسربال وسرايل وتنديل وتناديل فكما قال هذا الجمع وذكر كما لا ينبغي  
 معه تلك المشار اليها كذلك فعلها هنا بل قوله هنا الا ان يكون فيه حرف  
 لينز ابعاف في الاستشهاد لانه يشير الى مثل تنديل وتناديل وعصور  
 وعصا وير وكذا ذلك مما قد مناه وشبهه بهذا انتهى القول في هذه المسيلة  
 ولو شئت اطالة القول فيها والاستظهار بتكثير الادلة واسيرادفصوص  
 العلم على امالة نون عنكبوت وتاخر بوت لفعلت ذلك وكنتي اثرت اللجاء



لا التوسيع

صرف هذا ولاي شيء يمنع العطف بلا في نحو ما قام لا زيدا عمرو وعطف  
 على موجب لان رايد موجب وتعليقهم بانه دليل من نفسه من اثنين ضعيف  
 لان الاطناب قد يقتضي مثل ذلك لاسيما والنفي الاول عامر والنفي الثاني  
 خاص فاسواء درجاته ان يكون النفي مثل ما قام الناس ولا زيدا هذا  
 جملة ما تضمنه كتابك في ذلك بارك الله فيه والجواب **اما**  
 الشرط الذي ذكره السهيلي وابو حيان في العطف بلا فقد ذكره  
 ايضا ابو الحسن الابدري في شرح الجذولية فقال لا لعطف بلا الا  
 بشرط وهو ان يكون الكلام الذي قبله يتضمن بمفهوم الخطاب  
 نفي الفاعل عما بعد ما تكون الاول لا يتناول الثاني في نحو قوله  
 جاني رجل لا امرأة وجاني عالم لا جاهل ولو قلت مررت برجل  
 لا ناقل لم يحبر لانه ليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفى الفاعل  
 عن الثاني وهي لا تدخل الا لتاكيد النفي فان اردت ذلك المعنى  
 حيث يعبر فتقول مررت برجل غير عاقل وغير زيدا ويجوز مررت  
 بزيدا وعمرو لان الاول لا يتناول الثاني وتقتضيه كلام الابدري  
 ممداريا دة على ما قاله السهيلي وابو حيان وهي قوله انها لا تدخل  
 الا لتاكيد النفي فاذا ثبت ان لا تدخل الا لتاكيد النفي اتضح ان شرط  
 الشرط المذكور لان مفهوم الخطاب يقتضي في قولك قام رجل نفي المرأة  
 فدخلت لا للمقترح بما اقتضاه المفهوم وكذلك قام زيدا وعمرو واما  
 قام رجل لا زيدا فلم يقتض المفهوم نفي زيدا فلكذلك لم يحبر العطف  
 بلا لأنها لا تكون لتاكيد نفي بل لتاكيد نفي وهي وان كان يوتي بها  
 لتاكيد النفي فذلك في نفي يعقده تاكيد بها بخلاف غيرها من  
 ادوات النفي كعمرو وما هو كلام حسن والابدري ممداريا دة في نحو  
 حتى سمعت الشيخ ابا حيان يقول انه سال احد شيوخه عن هذا النحو  
 فقال له الا بدى يعني انه تحسد نحو او انما قلت هذا السبيل  
 يقع في نفسك انه لتاخره قد يكون اخذه السهيلي وايضا السهيلي بن

السراج فانه قال في كتاب الاصل وفي حراج الثاني في مادخل فيه الاول  
وذلك قولك ضربت زيدا عمرا ومررت برجل لا امرأة وجاني زيدا  
لا عمرو فانظر مسئلة لم يذكر فيها الا ما اقتضاه الشرط المذكور وقد  
يعتبر من على الابد في قوله انها لا تدخل الا انما كسر النفي ويجوز  
بانه لعل مراده انها للنفي المؤكدة بخلاف ما ولم وليس فذلك اختير  
هنا اول لعل مراده انها لا تدخل في انشاء الكلام الا للنفي المؤكدة بخلاف  
ما اذا جات اول الكلام قد يواد بها اصل النفي كقوله لا اسم وما  
اشبهه والاول احسن وايضا تمثل جماعة من النحاة منهم ابن السجري  
في الامالي قال انها تكون عاطفة فتشتركون كما بعد ما في اعراب  
ما قبلها وينفي عن الثاني ما ثبت للاول كقولك خرج زيد لا يخرج  
ولقيت اخاك لا اباك ومررت بحمك لا ابيك ولم يذكر احد  
من النحاة في مسئلة ما يكون الاول فيه يجمل ان يندرج فيه  
الثاني وخطرت في سبب ذلك ان احدها ان العطف يقتضي للغاية  
فهذه القاعدة يقتضي لا بد في المعطوف غير المعطوف عليه  
والمغاييرة عند الاطلاق يقتضي المباينة لانها المفهوم منها  
عند اكثر الناس وان كان التحقيق بين الاعم والاخص والعام  
والخاص للجزء والكل مغاييرة ولكن المغاييرة عند الاطلاق انما  
تتصرف الى ما لا يصدق احدهما على الآخر واذا صح ذلك امتنع  
العطف في قولك جارجل وزيد لعدم المغاييرة فان اردت غير  
زيد جاز وانما قلت المسئلة عن صورتها وصار كانك قلت جاز  
رجل غير زيد لا زيد وغير زيد لا يصدق على زيد ومسئلة انما  
هي فيما اذا كان رجل صادقا على زيد محتملا ان يكون اياه  
فان ذلك ممتنع للقاعدة التي تصدرت مزوجا للمغاييرة ولذلك  
لو قلت جاز زيد لا رجل وجب ان بقدر لا رجل احزوا لاصل في هذا  
انا سر يدان تحافظ على مدلولات الالفاظ فيبقى المعطوف عليه على

انهم



مدلوله من عموم او خصوص او طلاق او تقييد والمعطوف على مدلوله كذلك  
وحرف العطف على مدلوله وهو قد يقتضي تغيير نسبة الفعل للاول  
كان فانها تغيير نسبة من الجزم الى الشك كما قال الخليل في العروق بينهما  
وبين اما وكيل فانها تغيير بالاضراب عن الاول وقد لا يقتضي تغيير  
نسبة الفعل للاول بل زيادة عليه بل زيادة حكم اخر ولا من  
هذا القبيل فيجب علينا المحافظة معناها مع بقا الاول على معناه  
من غير تغيير ولا تحفيس ولا تقييد وكانك قلت قاما زيدا  
واما غير لاريد ومدى الايهام الثاني ان مني كلام العرب  
على الفائدة فحيث حصلت كان التركيب صحيحا وحيث لم تحصل امتنع  
في كلامهم وقولك قام رجل لاريد مع ارادة مدلول رجل في اتصاله لزيد  
وعينه لا فائدة فيه البتة مع ارادة حقيقة العطف او سرية  
على كونه لا فائدة فيه ونقول انه مشتاق لان اردت الاخبار  
بنفي فيما مر زيد وبالاخبار بغير زيد كان طريقك ان تقول  
غير زيد فان قلت ان لا بمعنى غير لم تكن عاطفة ونحو انما تكلم على  
العاطفة والعروق بينهما ان التي بمعنى غير مفيدة للاول  
بينية لوصفه والعاطفة مثبتة كما جريد غيره فلهذا هو الذي خطرت  
في ذلك وبه ينبغي انه لا فرق بين قولك رجل لاريد وقولك  
قام زيد لا رجل كلاهما يمتنع الا ان يراد بالرجل غير زيد فحينئذ يصح فيها  
ان كان يصح وضع لا في هذا الموضع موضع غير وفيه نظير وتفصيل يندرج  
والا فتعدل عنها الى صيغة غير اذا اريد ذلك المعين وبين العطف  
ومعنى غير فرق وهو ان العطف يقتضي النفي عن الثاني بالمنطوق  
ولا يعرض له للاول الا بتأكيد ما دل عليه بالمفهوم ان سلم ومعنى غير  
يقتضي تقييد الاول ولا يعرض له للثاني الا بالمفهوم ان جعلتها  
صفة وان جعلتها استثناء فحكمه حكم الاستثناء في ان الدلالة بل هي بالمنطوق  
او بالمفهوم وفيه بحث وتفصيل الذي وعدناك به هو انه يجوز قاطر

غير زيد وامر برجل غير عاقل ومذا رجل لا امرأة ورايت طويل لا قصيرا  
ولا يجوز هذه ارجل غير امرأة ولا رايت طويل غير قصير فان كانا علمين  
جارحيه لا وغير وتفصيل سنة كره ومذا ان الوجهان اللذان خطر  
رايد ان على ما قاله السهيلي والابدي من معنوا الخطاب لانه انما ياتي  
على القول بمعنوا اللقب وهو ضعيف عند الاصوليين وما ذكرته ياتي  
عليه وعلى غيره على ان الذي قاله ايضا وجه حسن يصير معه العطف  
في حكم المبين لمعنى الاول من انفراده بذلك الحكم وصرح والمقصود  
لعدم مشاركة الثاني له فيه والا لكان في حكم كلام اخر مستقل ليس  
هو المسئلة وهو مطرد ايضا في قولك قام رجل لازيد وقام زيد لارجل  
لان كليهما عند الاصوليين له حكم اللقب ومذا الوجه مع الوجهين  
الذين خطر الى انما هي في لفظه لخاصة لاخصاها بسبعة النفي ونفي  
المستقبل على خلاف فيه وومنع الكلام في عطف المفردات لا عطف  
اجل نكوحيت مكافا بما اوله او ليس جعله كلاما مستقلا لم تات  
المسئلة ولم يمتنع واما قول البيهقيين في قصر الموصوف افراد اريد  
كاتب لا شاعر وصحيح ولا منافاة بينه وبين ما قلناه وقولهم عدم  
تساوي الوصفين معناه انه يمكن صدقهما على ذات واحدة بخلاف  
الوصفين المتباينين وهما اللذان لا يصحان على ذات واحدة كالعلم  
والجاهل فان الوصف باحدهما يعني الوصف بالآخر لا استحالة  
اجتماعهما واما شاعر وكاتب فالوصف باحدهما لا يعني الوصف به  
بالآخر لا مكان اجتماعهما في شاعر كاتب فانما يعني نفي الآخر اذا اريد  
قصر الموصوف على احدهما بما تفهمه القرآن وسيات الكلام فلا  
يقال مع هذا كيف يجمع كلام البنائيين مع كلام السهيلي والشيخ يظهر  
امكان اجتماعهما وقولك في آخر كلامك وبين كاتب وشاعر عموم وضوح  
من وجد احاشك منه وطاشك من ان تتكلم به وقولك كاحيان والآخر  
كانك تتبع فيه كلام الشيخ الامام العلامة شهاب الدين العراقي فانه

قال ذلك رحمه الله وهو غفلة منه او كلام ضيق تسمي اطلعة التعليم بعض الفقهاء  
من لا احاطة له بالعلوم العقلية ولذلك زاد على ذلك ومثل بالنزاهة والاحسان  
لان الفقيه يتكلم فيهما وتلك كلها الفاظ متباينة ومعانيها متباينة  
والمتباين اعم من التباين في كل متباينين متباينان وليس كل متباينين  
متباينين وعجب منك كونك غفلت عن هذا وهو عندك في مباح  
البيضاوي في الفقه والناطق والنظر في المعقول انما هو في المعاني  
والنسب الاربعة من التباين والتساوي والعموم المطلق والعموم من وجه  
بينها والتشعر والكتابة متباينان والزنا والاحسان متباينان والحيوانية  
والنباتية متباينان وان صدقنا على ذات ثالثة فاما شرط اليبانيين من  
عدم التباين في صحيح ولم يشترطوا عدم التباين وما قاله السهيلي وابو  
حيان صحيح ولم يشترطوا عدم التباين وما قاله السهيلي وابو حيان صحيح  
ولم يشترطوا التباين في فلكه ذلك يظهر ان يقال يصح ان يقال قام زيد كاتب  
لا شاعر وان لم ار هذا المثال ولا مل دليل عليه في كلام احد لان كاتب لا يصدر  
على شاعر بمعنى ان معنى الكتابة ليس فيه شيء من معنى الشعر بخلاف  
رجل وزيد فان زيد ارجل والشعر والكتابة في رجل واحد كقوله بين يديهما  
واحد افسى واحد التوبين يصح وتساوي الآخر فالعقبة والنحو العرف  
سريدي ان يباين بين الحقايق ومعرفتها واما قولك قام رجل وزيد  
فتركيب صحيح ومعناه قام رجل ورجل غير زيد وزيد واستفدنا التقيد  
من العطف لما قد مر من ان العطف يقتضي المغايرة فلهذا التكميل  
اورد كلامه اولا على جهة الاحتمال ان يكون زيدا وان يكون غيره فلهذا  
قال وزيد علمنا انه ارجل بالرجل غيره وله مقصود وقد يكون صحيحا في اهما  
الاول وتعيين الثاني ويحصل للتابع به فائدة لا يتوصل اليها الا بذلك  
التركيب او مثله مع حقيقة العطف بخلاف قولك قام رجل لازيد لم  
يحصل له فائدة ولا مقصود رايد على المغايرة الحاصلة بدون العطف  
في قولك قام رجل غير زيد واذا امكنت الفائدة المعقودة بدون العطف

يظهر ان يستغ العطف لان مبني كلام العرب على اليجاز والاخصار  
واما بعد على الالطاف بمقصود لا يحصل بدونه فاذا لم يحصل مقصود  
به فيظهر استناعه ولا يعدل ان ما قدر على جملة واحدة ولا الى العطف  
ما وقد ركب بدونه فذلك قلنا بالاستناع وبهذا يظهر الجواب  
عن قولك ان اردت بالرجل زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تأكيد  
وان اردت غيرم كان غير عطفنا و قولك وتصير على هذا التقدير مثل  
قولك قام رجل لا زيد في صحة التركيب ممنوع لما اشترنا اليه من الفائدة  
في الاول دون الثاني والتاكيد يفهم بالقرينة والالباس ينفي بالقرينة  
والفائدة حاصلة مع القدرين في قام رجل وزيد وليست حاصلة  
في قام رجل لا زيد مع العطف كما بيناه وقولك وان كان معناهما متعارفين  
صحيح وهو لا ينفك ولا يضرك وقولك واي فرق قد ظهر الفرق  
كما بين القدم والفرق فالذي اقول في هذا انه اريد بالناس غير  
زيد جاز وتكون لا عاطفة بما فرناه من قبل وان اريد العموم  
واخي ارجو زيد بقولك لا زيد على جهة الاستثناء فقد كان يحظر ان  
يجوز لكن لم ارسبويه ولا غيره من النحاة عدلا من حروف الاستثناء فاستر  
راي على الاستناع الا اذا اريد بالناس غير زيد ولا يستغ اطلاق ذلك  
حملا على المعنى المذكور بدلالة قرينة العطف ويحتمل ان يقال  
يستغ كما استغ الاطلاق في قام رجل لا زيد فان احتمل ارادة الخصوص  
جاء في الموضوعين فان كان مسوغا جازا فيهما والاستغ فيهما ولا فرق  
بينهما الا ارادة معنى الاستثناء من لا ولم يذكره النحاة فان صح ان يراد  
بها ذلك افتى قالان الاستثناء من العام جازي ومن المطلق غير جازي  
وفي ذهني من كلام بعض النحاة في قام الناس ليس زيدا انه جعلها بمعنى  
لا جعلت للاستثناء من ذلك فظهر الفرق والافهم سرا في الاستناع  
عند العطف و ارادة العموم بلا شك وكذا عند الاطلاق حملا على الظاهر  
حتى تأتي قرينة تدل على ارادة الخصوص واما قام الناس وزيد يجوز اذ طاهر